الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 215 مؤرخ في 24 ديسمبر 2023

يحدد كيفيات إنشاء واجهة تسمَّى «مكتب الاستشارات والبحث والتطوير» لدى مؤسّسة التعليم العالي والبحث العلمي

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– بمقتضى الأمر رقم 75–59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدّل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 95–20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 99–05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 06–03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

– وبمقتضى القانون رقم 15–21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23–119 المؤرخ في 23 شعبان عام 1444 الموافق 16 مارس سنة 2023 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03–279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05–299 المؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11–396 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011 الذي يحدد للقانون الأساسي النموذجي للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، المعدّل،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11–397 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011 الذي يحدّد للقانون الأساسي النموذجي للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، المعدّل،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13–77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16–176 المؤرخ في 9 رمضان عام 1437 الموافق 14 يونيو سنة 2016 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا.

يقـرر

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات إنشاء واجهة تسمى «مكتب الاستشارات والبحث والتطوير»، لدى مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي، وتدعى في صلب النص "الواجهة".

المادة 2: تهدف الواجهة إلى رصد الإشكالات المختلفة لدى المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والكيانات الإدارية، واقتراح ما يناسبها من حلول وآليات متابعة، كما تقوم بتثمين البحوث التطبيقية والدراسات العلمية وبراءات الاختراع ومختلف المنتجات البحثية ذات القيمة المضافة، والتي يقوم بها الأساتذة الباحثون والباحثون الدائمون والطلبة، وتسهيل الانتقال المعرفي والتكنولوجي من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي إلى مختلف فواعل الاقتصاد الوطني من مؤسسات اقتصادية وهيئات إدارية واجتماعية وثقافية ورياضية، من خلال المساعدة الفنية والاستشارات والدراسات والتدريب، وكل ما تعلق بأنشطة نشر نتائج البحوث التطبيقية والسعي لتسويقها والمساهمة في بيعها واستغلالها أو تحويلها إلى مؤسسات فرعية أو مؤسسات ناشئة أو مصغرة، ووضعها تحت تصرف المؤسسات الاقتصادية أو الهيئات الإدارية أو أي شكل آخر من الجهات الراغبة في الاستفادة منها، بمقابل مادي.

المادة 3: تعد الواجهة همزة وصل بين مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وبهذا الخصوص تتولى، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ما يلي:

- إحصاء الإشكاليات والصعوبات التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والهيئات الإدارية، وتقترح الحلول لها وتتابع تنفيذها،
- إدارة الخدمات الاستشارية التي تقدمها مؤسسة التعليم العالي،
- تسويق الدورات التدريبية القصيرة وبرامج بناء القدرات ذات الصلة التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي،
- تحسيس أساتذة وباحثي وطلبة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بأهمية بحوثهم وابتكاراتهم على المحيط الاقتصادي والاجتماعي،

- المساهمة في إدارة الملكية الفكرية والصناعية (براءات الاختراع، العلامات التجارية، النماذج الصناعية، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة) وطنيا ودوليا وتسويقها،
- التنسيق المستمر مع مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية ومراكز تطوير المقاولاتية ومخابر البحث ومراكز البحث والأرضيات التكنولوجية، من أجل تثمين منتجاتها العلمية والابتكارية من خلال إيجاد أسواق محلية أو وطنية أو دولية لها مقابل الحصول على مقابل مادي،
- التسويق والتفاوض لفائدة الأساتذة والباحثين والطلبة لنقل بحوثهم التقنية وابتكاراتهم إلى الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين،
- إدارة المنازعات حول الملكية الفكرية والصناعية لنتائج البحث العلمي،
- القيام بالاستشارات والخبرات والدراسات في مجال تخصص مؤسسة الإلحاق،
- إجراء دورات التكوين، وتحسين المستوى وتجديد المعلومات،
- تنظيم المسابقات والامتحانات والاختبارات والفحوص المهنية،

يمكن الواجهة القيام بمهام التصنيع، وممارسة أيّ نشاط آخر مدرّ للدّخل تحدّده مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي.

المادة 4: تنشأ الواجهة في شكل مؤسسة فرعية (مكتب دراسات) سواء كشركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو شركة مساهمة (SPA) أو شركة المساهمة البسيطة (SPAS).

تخضع الواجهة المنشأة وفق الأحكام المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، لأحكام القانون التجاري الجزائري.

المادة 5: يمكن الواجهة، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وحسب احتياجاتها، أن تضم تركيبة بشرية متنوعة وتخصصات مختلفة من الفئات التالية:

- أساتذة دائمين وأساتذة باحثين متخصصين لاسيما في مجالات المناجمنت والسوسيولوجيا والتكنولوجيا والعلوم والإعلام الآلي،
- طلبة جامعيين من مختلف الأطوار أو حاملي شهادات التعليم العالي،
- باحثين مستقلّين من داخل الوطن أو خارجه وفق القوانين المعمول بها،
- عمّال مهنيين وتقنيين.

المادة 6: يتولى مجلس إدارة مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي تحديد النسبة الواجب تخصيصها في إنشاء الواجهة كمؤسسة فرعية، من الحصة التي تعود إلى المؤسسة والناتجة عن الموارد المحصلة من النشاطات التي تؤديها بصفة ثانوية زيادة على مهامها الأساسية.

المادة 7: تلتزم الواجهة بإعداد تقرير سنوي مالي وأدبي مفصل حول نشاطاتها، يتضمن لاسيما:

– نتائج تسييرها،

– مطابقة نشاطاتها لمهام الخدمة العمومية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

– آفاق تطويرها،

– تقرير مفصل للمداخيل المالية للواجهة وكذا نفقاتها، يبلغ إلى مجلس الإدارة وإلى مدير مؤسسة الإلحاق.

المادة 8: تسري على الواجهة المنشأة في شكل مؤسسة فرعية أحكام الفصل السابع من المرسوم التنفيذي رقم 11- 396 المؤرخ في24 نوفمبر سنة 2011، المعدل، والفصل الرابع من المرسوم التنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر سنة 2011، المعدل، والمذكورين أعلاه.

المادة 9: يُراعى حجم نشاط الواجهات المنشأة في إطار أحكام هذا القرار ضمن معايير توزع الاعتمادات المالية السّنوية على مؤسّسات التعليم العالي والبحث العلمي.

المادة 10: يكلف الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومديرو مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، كلّ فيما يخصّه، بتنفيذ هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر، في: 24 ديسمبر 2023

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الأستاذ كمال بداري

Digitally signed by Kamel BADDARI
Date: 2023.12.24 10:47:25+01'00'

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Arrêté n° 215 du 24 décembre 2023
Fixant les modalités de création d'une interface dénommée « Bureau de consultations, de recherche et de développement » au sein de l'établissements d'enseignement supérieur et de recherche scientifique.

Le ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique ;

- Vu l'ordonnance n° 75-59 du 20 Ramadhan 1395 correspondant au 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code de commerce ;

- Vu la loi n° 90-11 du 26 Ramadhan 1410 correspondant au 21 avril 1990, modifiée et complétée, relative aux relations de travail ;

- Vu l'ordonnance n° 95-20 du 19 Safar 1416 correspondant au 17 juillet 1995, modifiée et complétée, relative à la cour des comptes,

- Vu la loi n° 99-05 du 18 Dhou El-Hidja 1419 correspondant au 4 avril 1999, modifiée et complétée, portant loi d'orientation sur l'enseignement supérieur ;

- Vu l'ordonnance n° 06-03 du 19 Joumada Ethania 1427 correspondant au 15 juillet 2006 portant statut général de fonction publique ;

-Vu la loi n° 15-21 du 18 Rabie El Aouel 1437 correspondant au 30 décembre 2015, modifiée, portant loi d'orientation sur la recherche scientifique et le développement technologique ;

- Vu le décret présidentiel n° 23-119 du 3 Chaabane 1444 correspondant au 16 mars 2023, modifié, portant nomination des membres du Gouvernement ;

-Vu le décret exécutif n° 03-279 du 24 Joumada Ethania 1424 correspondant au 23 août 2003, modifié et complété, fixant les missions et les règles particulières d'organisation et de fonctionnement de l'université ;

-Vu le décret exécutif n° 05-299 du 11 Rajab 1426 correspondant au 16 août 2005 fixant les missions et les règles particulières d'organisation et de fonctionnement du centre universitaire ;

- Vu le décret exécutif n° 11-396 du 28 Dhou El Hidja 1432 correspondant au 24 novembre 2011, modifié, fixant le statut-type de l'établissement public à caractère scientifique et technologique ;

Vu le décret exécutif n° 11-397 du 28 Dhou El Hidja 1432 correspondant au 24 novembre 2011, modifié, fixant les règles particulières de gestion de l'établissement public à caractère scientifique, culturel et professionnel ;

- Vu le décret exécutif n° 13-77 du 18 Rabie El Aouel 1434 correspondant au 30 janvier 2013 fixant les attributions du ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique ;

-Vu le décret exécutif n° 16-176 du 9 Ramadhan 1437 correspondant au 14 juin 2016 fixant le statut-type de l'école supérieure ;

Arrête :

Art 1er : Le présent arrêté a pour objet de fixer les modalités de création d'une interface dénommée « Bureau des consultations, de Recherche et de développement » au sein des établissements d'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, dénommée ci-après « l'interface ».

Art 2 : L'interface a pour objet d'intervenir dans le recensement des problématiques exposées par les opérateurs économiques et sociales et les entités administratives, afin de proposer des solutions et faire le suivi de leurs exécutions, et la valorisation des recherches appliquées, les études scientifiques, les brevets et divers produits de recherche à valeur ajoutée réalisés par les enseignants chercheurs, les chercheurs permanents et les étudiants et de faciliter le transfert cognitif et technologique des établissements d'enseignement supérieur et de recherche scientifique aux différents acteurs de l'économie nationale, dont les établissements économiques et les organes administratifs, sociaux, culturels et sportifs à travers l'assistance technique, les consultations, les études et l'apprentissage et tout ce qui a rapport avec les activités de diffusion des output des recherches appliquées et leur marketing, la participation à leur vente et leur exploitation ou leur transformation en startup ou en micro entreprise, ou les mettre à disposition d'entreprises économiques ou organes

administratifs, ou toute autre forme des parties désirant en tirer bénéfice moyennant rémunération financière.

Art 3 : L'interface est le lien qui relie les établissements de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique à l'environnement socio-économique, à ce titre elle est chargée, conformément à la législation et la règlementation en vigueur, de:

- le recensement des problématiques exposés par les opérateurs économiques et sociales et les entités administratives, pour les traiter afin de proposer des solutions et faire le suivi de leurs exécutions.

- gérer les services de consultations fournis par les établissements d'enseignement supérieur,

- commercialiser les sessions de formation de courte durée, et les programmes de renforcement des capacités associés, proposés par les établissements d'enseignement supérieur,

- sensibiliser les enseignants, les chercheurs et étudiants des établissements d'enseignement supérieur et de recherche scientifique au sujet de l'importance de leurs recherches et leurs innovations sur l'environnement socio-économique,

- contribuer à la gestion, la diffusion et la commercialisation de la propriété intellectuelle et industrielle (brevets, labels commerciaux, modèles industriels, droits d'auteur et droits voisins), au niveau national et international,

- coordonner en permanence avec les centres de soutien technologique et d'innovation, les incubateurs d'affaires, les centres de développement de l'entrepreneuriat, les laboratoires de recherche, les centres de recherche et les plateformes technologiques, afin de valoriser leurs produits scientifiques et innovants en leur procurant des marchés locaux, nationaux ou internationaux, en échange de compensations financières,

- commercialiser et négocier au profit des enseignants, chercheurs et des étudiants le transfert des résultats de recherches techniques et innovations aux partenaires économiques et sociaux,

- gérer les conflits liés à la propriété intellectuelle et industrielle des résultats de la recherche scientifique,

- assurer la réalisation des consultations, des expertises et des études dans le domaine de spécialité des établissements de rattachement,

- animer les sessions de formations, de perfectionnement et de recyclage,

- organiser des concours, examens, tests et examens professionnels, conformément à ce qui est prévu par la loi et la réglementation en vigueur,

L'interface peut, également, assurer les missions de fabrication et d'exercer toute autre activité générant des revenus fixée par l'établissement de rattachement.

Art 4 : L'interface est créée sous forme d'une filiale (bureau d'études) soit en tant que société à responsabilité limitée (SARL), d'une société par actions (SPA), ou encore société par actions simplifiée (SPAS).

L'interface créée conformément aux dispositions citées au 1er alinéa ci-dessus est soumise aux dispositions du code du commerce algérien.

Art 5 : Conférèrent à la législation et la réglementation en vigueur, et selon ses besoins, l'interface peut être constituée d'une composition humaine diverse et de spécialités multiples des catégories suivantes:

- enseignants permanents et enseignants chercheurs, spécialisés dans les domaines notamment, de management, de sociologie, de technologie, de sciences et d'informatique,

- étudiants universitaires de différents cycles ou étudiant diplômés,

- chercheurs indépendants de l'intérieur ou de l'extérieur du pays,

- personnels de services et techniques, selon les besoins de l'établissement.

Art 6 : Le Conseil d'Administration de l'établissement de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique fixe le taux devant être alloué à la création de l'interface, en tant que filiale, imputé de l'action relevant de l'établissement et résultant des ressources obtenues des missions dont elle est en charge, en tant que tache accessoire, en sus de ses missions principales.

Art 7 : L'interface s'engage à établir un rapport annuel, financier et moral, détaillé de ses activités, il comprend notamment :

- les résultats de sa gestion,

- la conformité de ses activités avec les missions du service public de recherche scientifique et de développement technologique,

- les perspectives de son développement,

- le rapport détaillé sur les revenus financiers de l'interface ainsi que sur ses dépenses, à adresser au Conseil d'Administration et au Directeur de l'établissement de rattachement.

Art 8 : L'interface créée sous forme de filiale est régie par les dispositions du chapitre 7 du décret exécutif n° 11-396 du 24 novembre 2011, modifié, et le chapitre 4 du décret exécutif n° 11-397 du 24 novembre 2011, modifié, suscités.

Art 9 : L'activité de l'interface créée dans le cadre du présent arrêté fait partie des critères de répartitions des crédits annuels sur les établissements de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique.

Art 10 : Le Secrétaire Général, et les Chefs d'établissements de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté, qui sera publié au Bulletin officiel de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique.

Fait à Alger le 24 décembre 2023
Ministre de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique

Pr. Kamel Badari

الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي
الأمين العام

رقم 03 /أ.ع/2024 **بالجزائر، في 03 جانفي 2024**

إلى السيّدات والسّادة
مديري مؤسّسات التّعليم العالي والبحث العلميّ

الموضوع: بخصُوص إنشاء مؤسّسة فرعيّة في شكل واجهة تسمَّى "مكتب الاستشارات والبحث والتطوير".
المرجع: القرار رقم 215 المؤرّخ في 24 ديسمبر 2023.
المرفقات: نسخةٌ عن القرار رقم 215 المؤرّخ في 24 ديسمبر 2023.

لقد تعزّز الإطار التّنظيميّ المتعلّق بجعل المجهود العلمي والبحثيّ في خدمة التّنمية الوطنيّة، في مناحيها المختلفة، بقرارٍ جديد يضبط كيفيات إنشاء مؤسّسة فرعيّة في شكل واجهة تسمَّى "مكتب الاستشارات والبحث والتطوير"، وذلك إثر القرار الذي تفضّل السيّد وزير التّعليم العالي والبحث العلميّ بإصداره، تحت رقم 215 بتاريخ 24 ديسمبر 2023.

وللبيان، ومثلما هو مبيّنٌ ضمن أحكام هذا القرار الذي أوافيكُم، ضمن مرفقات هذا الإرسال بنسخة عنهُ، تعدُّ هذه الواجهة همزة وصل بين مؤسّسة التعليم العالي والبحث العلميّ والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وتتولّى، أساسًا، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، إحصاء الإشكالات والصّعوبات التي تواجه المتعاملين الاقتصاديّين والاجتماعيّين والهيئات الإدارية، وتقترح ما يلائمها من حلول، إضافة إلى مهامٍ عدّة أخرى تفصّلها المادة الثّالثة (03) من القرار سالف الذّكر، والتي تصبُّ في مجملها في تسهيل النّقل المعرفيّ والتّكنولوجيّ من مؤسّسات التعليم العالي والبحث العلمي نحو فواعل الاقتصاد الوطنيّ المختلفة.

تبعًا لذلك، وقصد ضمان تطبيق هذا القرار، وتحقيق الأثر الميدانيّ المبتغى منه، أطلبُ منكُم الشّروع، فور تلقّيكُم هذا الإرسال، في اتّخاذ التّدابير اللّازمة لهذا الغرض، بما يسمح بإنشاء هذه

الواجهة على مستوى كلّ مؤسّسة جامعيّة وبحثيّة خلال السّنة الجامعيّة 2023-2024، بما في ذلك برمجة اجتماعات مجالس الإدارة، قبل نهاية شهر جانفي 2024، من أجل التّداول على مشاريع إنشاء هذه الواجهات كما يمليه التّنظيم المعمول به في هذا الشّأن.

أطلب منكُم إيلاء تطبيق هذا القرار العناية اللازمة، والذي سيبقى مدى الالتزام به محلّ تقييم مستمرّ.

تحيّاتي.

الأمين العام

Digitally signed by Abdelhakim BENTELLIS
Date: 2024.01.03 12:01:23 +01'00'

نسخةٌ مرسلة إلى: - السيد الوزير (على سبيل عرض الحال)،
- السيد المدير العام للبحث العلميّ والتّطوير التّكنولوجيّ (للمتابعة)،
- السيد رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية (للمتابعة).